

## المثل السائر

النوع الثامن .

في استعمال العام في النفي والخاص في الإثبات .

اعلم أنه إذا كان الشئان أحدهما خاصاً والآخر عاماً فإن استعمال العام في حالة النفي أبلغ من استعماله في حالة الإثبات . وكذلك استعمال الخاص في حالة الإثبات أبلغ من استعماله في حالة النفي .

ومثال ذلك الإنسانية والحيوانية فإن إثبات الإنسانية يوجب إثبات الحيوانية . ولا يوجب نفيها نفي الحيوانية . وكذلك نفي الحيوانية يوجب نفي الإنسانية . ولا يوجب إثباتها إثبات الإنسانية .

ومما ينتظم بذلك الأسماء المفردة الواقعة على الجنس التي يكون بينها وبين واحدها تاء التانيث . فإنه متى أريد النفي كان استعمال واحدها أبلغ . ومتى أريد الإثبات كان استعمالها أبلغ .

وكذلك يتصل بهذا النوع الصفتان الواردتان على شيء واحد فإنه إذا لزم من وجود إحداهما وجود الأخرى اكتفى بها في الذكر . ولم يحتج إلى ذكر الأخرى لأنه يجيء ضمناً وتبعاً . أو أن يبدأ بها في الذكر أولاً ثم تجيء الأخرى بعدها . وأما الصفات المتعددة فإنه ينبغي أن يبدأ في الذكر بالأدنى مرتبة ثم بعدها بما هو أعلى منها إلى أن ينتهي إلى آخرها . هذا في مقام المدح . فإن كان في مقام الذم عكست القضية .

فالأول - وهو الخاص والعام - نحو قوله تعالى ( مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب [ بنورهم ] ولم يقل ذهب بضوئهم موازناً لقوله ( فلما أضاءت ) لأن ذكر النور في حالة النفي أبلغ . من حيث إن الضوء فيه الدلالة على النور وزيادة . فلو قال ذهب [ بضوئهم ] لكان المعنى يعطي ذهب تلك الزيادة